

الإنتاج المعرفي حول المرأة في العالم العربي

د. عائشة التايب

أستاذة علم الاجتماع

المعهد العالي للعلوم الإنسانية

جامعة تونس المنار.

المقدمة

تحت وطأة تحولات العصر أضحت المرأة أكثر من أيّ وقت مضى محلّ اهتمام عالمي، ومحلّ رهان حيث أصبحت درجات تقدّم المجتمعات والشعوب تقاس عبره ومن خلاله، كما صارت مكانة المرأة وشواغلها نافذة نظر لم يعد بالإمكان تجاهلها في السياسات والبرامج وخطط التنمية المختلفة.

ولم يبقَ العالم العربي عن هذا المسار فالمرأة، بشكل أو بآخر، تكاد تكون حاضرة في أغلب الدوائر سواء بالفعل أو بالقوة كموضوع يطرح وكقضية تتناول وكسياسة تصاغ لها. وقد توازى انجراف العالم العربي في هذا التيار مع بروز كمّ من الإنتاج المكتوب حول المرأة متنوّع الأصناف والأشكال من مقالات وبحوث وكتب ودراسات.

وتقترح هذه الورقة، محاولة النظر في بعض ما ينتج من كتابات حول المرأة في العالم العربي ساعية من وراء ذلك إلى مقاربته بمنظار نقدي يتطّلع إلى معرفة توجّهات الكتابة ومحفظاتها، ومعرفة طبيعة علاقة ذلك الإنتاج العلمي المعرفي بالسياق السوسيوثقافي والفكري المنتج ضمنه. كما تجتهد في محاولة تحقيق لبعض محطات ذلك الإنتاج، وتتبع لحظات الوصل والقطيعة فيه، آخذة بعين الاعتبار مدى تفاعله مع الواقع الميداني للمرأة العربية وعلاقته بمختلف تطورات الأوضاع العامة على نطاقات محلية وإقليمية ودولية.

وتتساءل الورقة، تبعاً لذلك، عن مدى استجابة ذلك الإنتاج المعرفي المكتوب حول المرأة العربية للواقع الفعلي الذي تعيشه ؟ و عن المدى الذي وفّى فيه الإنتاج العلمي المعرفي، موقع المرأة في مسار التنمية، حقّه بحثاً وكتابة ؟ وبأيّ مقاربات نظرية ومعرفية يقع تناول قضايا المرأة العربية ؟ وإلى أي مدى يستجيب ذلك لمتطلبات الواقع وشروطه ؟

1 - الكتابة عن المرأة في العالم العربي: الجذور والامتدادات.

أ - حقب تدشين الكتابة حول النساء .

إنّ أيّ تناول لمدونة الإنتاج الفكري العلمي حول المرأة في العالم العربي، لا يمكن بنظرنا أن يقفز أو يتغافل عن ذكر ما أفرزته المكتبة العربية من إصدارات ذات جودة علمية عالية خلال حقبة ما يسمّى بعصر النهضة العربية، حيث عمدت جملة من الأقلام الرائدة منذ وقت مبكر - استبق التوجّه الدولي نحو مناصرة قضايا النساء - إلى تضمين البعض من إنتاجهم المكتوب إشكالات حرجة متّصلة بواقع المرأة العربية، ولا يزال بعضها إلى اليوم محور نقاش وجدل.

ولا تمثّل العودة إلى تلك النصوص وذلك الإنتاج، توقاً لتجميل النصّ أو إشباعاً لرغبة ارتواء في أحضان زمن ولّى، وإنّما التعرّض ولو العابر للإنتاج

المكتوب حول المرأة في ذلك السياق السوسيوثقافي، يبقى بنظرنا ضرورة موضوعية ومنهجية تفرض ذاتها على كل محاولة تروم تتبّع مسار التطوّر التاريخي للكتابة والإنتاج حول المرأة.

هذا ولا تتبع أهمية استنطاق الكتابات العربية المبكرة حول المرأة من حجم ما تختزله تلك الشواهد التاريخية من مواقف ورؤى عاكسة لأوضاع المرأة العربية، وما ترشح به تلك الأوعية من فكر مستتير اهتدى في زمن عسير إلى تلازم نهضة المجتمع بنهضة المرأة فحسب، وإنما لكشفها كذلك للذارس عن مضمون وأسلوب خطاب حول المرأة تأصل في واقعها ونبع من قوة ارتباطه بسياقها السوسيوثقافي، فحاول، بمنظور عربي محض، التعاطي مع قضايا المرأة العربية وإشكالاتها.

ففي إطار اضطلاعهم برسالة تغيير الواقع و تتطلّعهم للنهوض بأوضاع مجتمعاتهم نحو الأفضل، لم يغفل كتاب عصر النهضة العربية كلا من موقعه، وبأشكال متمايضة، رغم وحدة تجزئتها في اللغة والثقافة والتاريخ، قضية المرأة وضرورة رصد أوضاعها وبسط حلول لتحريرها من براثن ما كان يكبتها من جهل و انحجاب عن المشاركة في الحياة العامة بوصفها أحد أهم ركائزها وأركانها. وقد عبرت جلّ المنتجات الفكرية والمرجعيات النظرية لتلك المرحلة عن تلازم أمر تحرّر المرأة مع مشروع الإصلاح الفكري والاجتماعي الشامل، فتسابقت النصوص مشرقا ومغربا للبرهنة في سبيل تحقيق ذلك وتحفل المرحلة بأسماء ونصوص جريئة نطقت مبكرا عن تردّي واقع المرأة العربية، داعية إلى ضرورة تغييره بمحاربة أسباب ذلك ومسبباته.

ولعل أشهرها " المرشد الأمين في تربية البنات والبنين " (1834) و"تخليص الابريز في تلخيص باريز" (1870) للشيخ "رفاعة رافع الطهطاوي" (1801-1873)، التي نادى من خلالها بضرورة مواجهة الخطاب التقليدي السائد عن المرأة، والتّصدي لما التّصقت به صورتها من تصورات مشينة، مثل تلك التي تلحق بها من مواصفات المكر والدهاء ونقص العقل وانحصر

وظائفها في "وظيفة الوعاء الذي يصون النسل". مناديا و بمنتهى الوضوح بضرورة تمكينها من حقّي القراءة والكتابة.

هذا ولم يتوقف الطهطاوي عند تعداد مزايا التعليم في حياة المرأة، بل تجاوز ذلك وبشكل غير مسبوق في الفكر والنظام الاجتماعي والثقافي السائدين في عصره، إلى ربط التعليم والمعرفة بالعمل في حالة احتياج المرأة لذلك، يقينا منه بأنّ ذلك "يصون المرأة عمّا لا يليق". وإذا كانت البطالة مذمومة في حقّ الرجال، فهي مذمومة عظيمة في حق النساء⁽¹⁾، غير متجاهل كل ما يمكن أن يرتبط بما دعا إليه من موضوعات مرفقة كقضيّتي الاختلاط أو حجب النساء، وذلك بالمواعمة بين متطلبات النهضة وشروطها وثوابت المرجعية الدينية من خلال حسن تربية البنات وإعدادهنّ بصورة تؤهلنّ لتمثّل قيم العصر والتكيف مع متطلباتها.

لقد استنهض سريان ذلك النوع من الكتابة في كافة أنحاء البلاد العربية هم العديد من الأطراف التي وجدت لديها المناداة بتعليم الفتاة صداها فكان من نتيجتها انطلاق حركة بناء مدارس لتعليم الفتيات مصحوبة ببعض بوادر انطلاق المرأة نحو التواجد بالفضاءات العامة.

وسوف يمثّل الانتصاب الاستعماري في البلدان العربية محطة تاريخية مفصلية عطّلت نسق الإصلاح ووادت تجارب النهضة، ولكن أصوات المناداة بضرورة تحرير المرأة من براثن الجهل والتخلف ظلّت ترتفع بالكتابة وعبر بعض المنابر الأخرى التي سوف يصنعها سياق محاربة الاستعمار ومعارك استرداد السيادة. وقد توحدت جهود الفاعلين السياسيين والاجتماعيين معتبرين حركة التحرر الوطني هدفا مشتركا يتطلب تحقيقه تسخير كل الفعاليات والأنشطة وأشكال التعبير.

(1) الطهطاوي (رفاعة) : المرشد الأمين في تربية البنات والبنين المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ط)، بيروت 1973، ص 210.

وفي هذا السياق نفسه، بدأ الحضور النسائي يبرز في المشهد السياسي كفاعل وشريك داعم لمسار التحرر الوطني. وغالبا ما اعتبر هذا السياق السوسيوتاريخي مهد نشأة الحركة النسائية العربية ⁽²⁾ بحكم احتضانه لأولى مبادرات الانخراط النسائي في مسار التحرك النضالي، الذي انتعش من قوة التحولات الهيكلية الناجمة عن الفعل الاستعماري، والذي تصدعت عبره البنى العشائرية والعائلية مفسحة المجال أمام نمط الأسرة النووية التي أعطت المرأة حيزا هاما من الحرية في الخروج نحو الفضاء العام والمشاركة في الحياة العامة والانخراط في النضال الوطني.

وعلى المستوى الفكري، توشت الساحة على امتداد هذه المرحلة بمدونة نصوص واصلت حمل نداءات أقلام النهضة ورسالتهم معتبرة أن لا رقي بدون رفع الحجر عن المرأة. فبرزت كتابات "قاسم أمين" (1865-1908) "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" كمحاولة منه لرصد وضع المرأة وبيان العوامل المكرسة لدونيتها وتدهور أحوالها، داعية إلى تحريرها من سطوة التقاليد البالية بتقييد حق الرجل في الطلاق في إطار المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية.

كما ظهر كتاب "الطاهر الحداد" (1899-1935) "امراتنا في الشريعة والمجتمع" (1929) داعيا إلى ضرورة تحرير المرأة من قيود الجهل والتسلط والعمل على تعليمها وخروجها إلى العمل على أساس أنها "كائن قائم الذات" راشدا ومؤهلا لأن يكون مساويا للرجل وبالتالي قادرا على أداء جملة من الأدوار الاجتماعية التي لا تتنافى مع مهامها التربوية، مؤكدا أن ليس في نصوص القرآن ما يمنع من تولي المرأة أي عمل في المجتمع مهما كان هذا العمل عظيما.

(2) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) : تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي، بيروت، 2005، ص30.

لقد مثلت نتائج هذه الدّعاوات العربية المبكرة إلى تحرير النساء ومراجعة النظر بشأن موقعهن في المجتمع ومشاركتهن في الحياة العامة بتفاعلها مع ما أثارته من جدل وردود أفعال متنوعة بين الرفض والتّصدي والاستحسان والقبول علامة فارقة في تاريخ المرأة العربية بحكم ما أحدثته من تغيير في خارطة حضورها المجتمعي متحرّرة من سجن المجال الخاص. وكان من نتائج ذلك الانتشار التدريجي لتعليم الفتاة في جل البلاد العربية بروز نخبة نسائية متعلمة مع مطلع القرن العشرين سوف تتخذ من الكتابة وسيلة للتعبير عن قضايا المجتمع والمرأة.

لقد تمّ اللجوء في البداية إلى الكتابة بأسماء مستعارة فرضتها تقاليد المرحلة، لتتطور فيما بعد هذه الحركة إلى إصدار صحف ومجلات متخصصة في قضايا النساء تعلن فيها صراحة أسماء كاتباتها، منتقدة الوضعيّة الدونية للنساء العربيات، داعية إلى إصلاحها وتغييرها، مؤكدة على تمكين المرأة من ممارسة حقها في التعلّم والتعليم، ثمّ تطورت لتناقش بعض المواضيع المتعلّقة بالأحوال الشخصية كحرية اختيار الزوج وتعدّد زوجات والتطليق الأحادي، وقد تزامن ذلك مع الدعوة إلى مشاركتها في النضال الوطني والحياة العامّة بمختلف مجالاتها.

وفي هذا الإطار، سعت مجموعة من النساء العربيات بين 1896-1940 إلى إصدار مجلات خاصة بهن ينشرن فيها القصائد والقصص والنقد الأدبي إلى جانب مقالات تروج لمشاركة النساء في الحياة الاجتماعية. وقد فاق عدد المجلات النسائية التي صدرت بالوطن العربي في هذه المرحلة 25 مجلة⁽³⁾. هذا إضافة إلى بعض المنشورات والمساهمات النسائية الأخرى كإصدارات "عائشة التيمورية" ومساهمات الكاتبة "ملك حنفي"، و"مي زيادة" التي افتتحت

(3) الاسكوا، المرجع السابق، ص 31.

منزلها لاستقبال كبار المفكرين والأدباء والشعراء من أمثال "أحمد لطفي السيد" و"أحمد شوقي" و"عباس العقاد" و"خليل مطرا" و"مصطفى عبد الرازق" وغيرهم.

ولئن تميز النصف الأول من القرن العشرين بارتفاع نسق الكتابة النسائية بشكل عام، فقد اتسم المشهد الثقافي بطغيان الإنتاج الأدبي والشعري النسائي على خلاف المراحل السابقة التي اتجهت فيها بعض الأقلام الذكورية إلى إثارة قضايا وإشكالات المرأة العربية بجرأة كبيرة.

قد يبقى إفراز ثقافة المجتمع العربي المتهمة دوماً بنظامها الأبوي والتسلطي الساقط للمرأة وحقوقها لمثل تلك الأصوات الذكورية المناصرة لقضايا المرأة العربية، أمراً لافتاً للانتباه داعياً إلى بعض التأنّي والحذر الموضوعي من المبالغة المقصودة في غالب الأحيان عند الحديث عن التسلط الذكوري العربي وربطه بالمنظومات الثقافية العربية والإسلامية. وهي دعوة تبقى برأينا، قائمة بالرغم من أن بعض تفسيرات ظاهرة المناداة الذكورية المبكرة في بعض البلدان العربية بتحرير المرأة إنما هي كذلك - حسب رأي البعض - تدعيم للتبني المطلق للرجل في وقت من أوقات تاريخنا العربي لكل مشاكل وشؤون المرأة وقضاياها.

هكذا يتضح إن الإنتاج الفكري حول المرأة، حمل إلى حدود النصف الأول من القرن العشرين دعائم التأسيس لحركة كتابة واعدة حول المرأة تنوّعت فيها أصناف الكتابات بين الأدب والرواية والشعر ونصوص بعض المصلحين الاجتماعيين، فمثلّ بذلك المحضنة التي ستنمو فيها المقولات المرجعية الأساسية لفكر وأصوات الحركات الداعمة لتحرّر النساء في العالم العربي. إلا أنه وبالرغم من ريادة خطاب البعض من أمثال "الطاهر حداد" و"قاسم أمين" وغيرهما في التأسيس لخطاب متوازن حول المرأة، حاول المعادلة بين متطلبات حداثة وبين مقومات هوية وثوابت انتماء، وحمل جملة من الرؤى

والتصورات المنادية بنهضة المرأة العربية استبقت موجات التحرك الغربي والدولي لفائدة النساء، فإنّ الخطاب العربي اللاحق حول المرأة عجز عن التّواصل مع نفس تلك الرّؤى، ولم يتمكّن من بلورة أشكال خطاب متصالحة مع الذات، مفرزا بذلك خطابا بديلا استرقد في تناوله قضايا المرأة العربية، من مرجعيّات مختلفة.

ب - الكتابة حول المرأة العربيّة في مراحل البناء الوطني

اتجهت جهود حكومات الاستقلال العربية في كلّ من المشرق والمغرب بعد استرداد السيادة نحو كسب معارك التحديث والتنمية، محاولة توظيف سائر الطاقات في مسيرة بناء الاقتصاد الوطني وتجاوز رواسب الاستعمار والهيمنة واستتبعاتهما.

وبأشكال و وتائر متفاوتة من قطر إلى آخر كان لمجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الدول والمجتمعات العربية أثرها البالغ على سائر الشرائح المجتمعية بما فيها المرأة التي تكثف مسار تواجدها كعنصر بارز في عدد من ساحات المجال العام التي كانت قبل فترة حkra إمّا على الرجل وإمّا على نساء بعض الطبقات المرفهة.

كما عرفت الحركة النسائية في بعض البلدان العربيّة خلال هذه الحقبة تطوّرًا مهمًا في أساليبها التنظيميّة وأدائها إلى جانب نموّ عددي في حجم النشاطات في صلبها، مرتبطا بالحركية التي عرفها المشهد السياسي العربي في جلّ البلدان العربية، الناجمة عن نشأة وظهور بعض التيارات الفكرية والثقافية ذات التوجّهات واليديولوجية المتباينة.

وقد تكثف العمل النسائي، خلال هذه الفترة، على صعيدي النضالين الحزبي والسياسي حيث برزت حركة مطلّبية هامة عملت على استنفار كل الطاقات من أجل مزيد التحسيس ولفت الانتباه لتطوير أوضاع المرأة العربيّة

على أكثر من صعيد بالتركيز خاصة على المجال التشريعي في ما يتعلق بمجال الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة، وقد عززت تلك الحركة نشاطها النضالي بالكتابة الصحفية وبجملة من المنشورات والأدبيات الفكرية المتعددة.

إلا أنه، ولئن تنوّعت الكتابة حول المرأة العربية خلال هذه المرحلة، وتفاوتت من سياق اجتماعي وثقافي وسياسي إلى آخر، فإنها اتسمت عموماً بقلّة الإنتاج الفكري العلمي حول المرأة، مقارنة بحجم الكتابة الأدبية وبحجم التحركات الميدانية، وربما كان لاستثثار النشاطين الحركي والسياسي بحيز هام من تحركات النشاطات العربيات في المجال النسائي خلال هذه المرحلة أثره البالغ على حجم الإنتاج العلمي حول المرأة العربية، هذا إلى جانب انحصار كمّ من ذلك الإنتاج في بوتقة ضيقة شملت النخب وبعض الأوساط المحدودة.

وتبقى محدوديّة انتشار الإنتاج العلمي حول المرأة في فترة ما بعد الاستقلال - خاصة بدول المغرب العربي- ربّما مرتبطة بلغة الكتابة، حيث كتبت أهمّ وأولى مبادرات الكتابة العلمية حول النساء بغير اللغة العربية، من باب الاضطرار نظراً لعدم إتقان جيل الاستقلال للغة العربية بحكم تكوينهم الفرنسي، أو اختياراً لقناعة البعض منهم بعجز اللغة العربية عن استيعاب تطورات ابستمولوجيا العلوم الإنسانية والاجتماعية. وهو ما أثر بشكل أو بآخر على انتشار الإنتاج العلمي المكتوب ووصوله إلى غير المنتمين إلى الوسطين الأكاديمي والجامعي.

وفي مقابل ذلك، انتشرت خلال هذه المرحلة ضروب من الكتابة التي تمازج فيها العلم بالأدب وبالايدولوجيا، ومنها تلك الكتابة المتمردة لعدد من النسويات العربيات اللواتي اخترقن بجرأة صارخة بعض حدود ثقافة المجتمع ومألوفه، مما أثار حول كتابتهن جدلاً كبيراً في الأوساط الثقافية العربية بين منقبل ورافض ومؤيد ومعارض. وقد مسّ العداء المؤسسة الذكورية - والذي

كان مستقرا في عمق تلك الكتابة المتحررة من قواعد المنهجية الصارمة والمتبينة للمنطق الثنائي القائم على التعارض الذكوري / الأنثوي (4) - إلى حد كبير من القيمة العلمية لتلك الكتابة، و جعلها محصورة في بعض الدوائر.

ج - الثلث الأخير من القرن العشرين وتجدد الكتابة حول النساء.

شهد الاهتمام العالمي بالمرأة وبقضاياها تطورات بالغة في الثلث الأخير من القرن العشرين تماشيا مع تنامي الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان الذي اعتبرت حقوق المرأة ضمنه محورا رئيسيا مما ساعد على تطور مقاربات ومفاهيم مرتبطة بالمرأة بشكل ومضمون اختلفا عن الأطروحات المتبناة سابقا من قبل ناشطات الحركة النسوية العالمية و مناضلاتها، الأمر الذي مكن من تنامي أعداد البحوث والدراسات حول المرأة على نطاق عالمي.

وقد شهد العالم العربي بدوره، وبشكل عام، نوعا من ذلك التنامي الكمي للإنتاج المكتوب حول المرأة مع تباين أصناف وكميات ذلك الإنتاج ومضامينه بتباين أصناف الأطراف المعنية بها وتوجهاتها، ويمكن حصر ذلك في ثلاث مجموعات أساسية:

— المجموعة الأولى وتشمل التقارير الوطنية والدولية حول المرأة الصادرة عن عدد من الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بشكل أو بآخر بقضايا المرأة.

— المجموعة الثانية وتتضمن البحوث والدراسات الأكاديمية المنجزة من قبل طلبة الدراسات العليا في الجامعات العربية في بعض تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2000 ص 102.

— المجموعة الثالثة وتشمل البحوث والدراسات المختلفة المنجزة من طرف عدد من الباحثين والدارسين من ذوي التخصصات المعرفية المختلفة.

ولئن تفاوتت أهمية المحتوى العلمي وحجم الإنتاج بين المجموعات الثلاثة فإنّ البارز منها والأكثر تداولاً وإثارة للجدل في الفترة الأخيرة كانت التقارير الدولية التي دأبت بعض الهياكل الإقليمية والدولية على استصدارها لارتباطها إلى حدّ كبير بحجم الاستثمار المالي البشري الموظّف في تلك البحوث، وما يستتبع ذلك من توسيع دوائر التوزيع وتوظيف المنابر للتعريف بالإصدارات ومحتوياتها.

2 — الإنتاج العلمي حول المرأة : المواضيع ومواطن الاهتمام.

دأبت الكثير من الحكومات العربية منذ سبعينيات القرن العشرين على مزيد اعتبار العنصر النسائي في خطط وبرامج التنمية انطلاقاً من اعتماد تصوّر جديد للتنمية لا ينحصر في النظر لها من أبعادها الاقتصادية بقدر ما يركّز على أبعادها الاجتماعية والإنسانية بشكل عامّ.

وقد تلازم ذلك بالتوجه نحو تدويل قضايا النساء وحشد عدد من المنابر والفعاليات العالمية لندارس وتباحث قضاياهن ومختلف الإشكالات المرتبطة بها، وبذلك ساهم التراكم الكمي والنوعي لتلك التظاهرات العالمية التي غالباً ما كانت تستبقها وتليها فعاليات إقليمية ووطنية، في تطوير وتنمية سبل التعاطي الميداني والمعرفي مع إشكاليات وقضايا المرأة على نطاق دولي.

ولقد استحدث ذلك الاهتمام الدولي خطى حركة البحث العلمي والإنتاج الفكري حول النساء في العالم العربي إذ تطلبت المشاركة في أعمال هذه المؤتمرات والأنشطة الدولية كتابات وتقارير وفيرة حول أوضاع النساء أعدتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية، مما بعث نوعاً من الحيوية في مصادر

المعلومات والبيانات حول المرأة العربيّة التي كانت إلى حدود أواخر السبعينات تفتقر إلى مراجع وإحصائيات تذكر⁽⁵⁾.

ولئن كان من غير الممكن في هذا المستوى إنكار الأثر العميق والإيجابي للاهتمام الدولي بقضايا النساء على حركة التأليف والبحث العلمي حولهن في العالم العربي، فإنّ السؤال الذي قد يطرح نفسه في مثل هذا المقام يرتبط بالمدى الذي استطاعت فيه حركة التأليف العلمي حول قضايا وشواغل المرأة العربيّة أن تستقل بذاتها عن حركة التأليف الدولي حول المرأة، ولاسيما من حيث طبيعة المواضيع المدروسة والمناهج المتبعة وسبل التعاطي النظري؟ هذا ما سوف نحاول استقراءه من خلال دراسة حالة الإنتاج العلمي والبحث المتصل بقضايا المرأة والمشاركة الاقتصادية.

أ - مواضيع المرأة والمشاركة الاقتصادية: بين مجريات الواقع وحركة البحث العلمي

تحت وطأة التحوّلات الاقتصادية اضطرت جُلّ الدّول النّامية - كما هو معلوم - منذ منتصف ثمانيات القرن العشرين إلى اعتماد برامج التّعديل الهيكلي. وقد مثّل اعتماد مثل تلك البرامج توجّهاً جديداً نحو مزيد تعزيز مكانة السوق ومنحها سلطة أوسع في تسيير شؤون الدّول النّامية من خلال فتح الطريق للمزيد من التّحرر الاقتصادي والدّفع نحو تحرير التجارة وخصخصة الشركات العامة.

وتختلف مواقف الباحثين والدّارسين في تقييم انعكاس تطبيق برامج التّعديل الهيكلي وسياسته على الشرائح الاجتماعيّة وعلى المرأة في الدّول

(5) الاسكوا، مركز المرأة، تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي، مرجع سابق، ص 73.

النّامية. وإن أكد البعض على أهمية ما أُتيح للمرأة تحديداً من فرص مستجدة للعمل وللمشاركة الاقتصادية في قطاعات النشاط المختلفة، فإنّ أطرافاً أخرى لازالت تصرّ على انحصار نطاق تشغيليّة المرأة نظراً لتراجع حجم امتصاص القطاع العام (المشغل الرئيسي للمرأة في البلدان العربية) لليد العاملة النسائيّة، في الوقت الذي ازداد فيه عزوف القطاع الخاص عن تشغيلها نظراً لما أصبح يتوفر لها في جلّ الدّول العربيّة من امتيازات تشريعيّة وقانونيّة لاسيما في ما يتعلق بإجازات الوضع والأمومة وقوانين التّأمين والضمان الاجتماعيّين.

ومن المهمّ التذكير بأنّ الاهتمام بقضية المرأة ومساهمتها الاقتصادية وأدوارها في عملية التّمتية قد احتلّ موقعا هاماً على مدى المؤتمرات الدولية الأربعة الخاصة بالمرأة، كما تطوّر التعاطي الرّسمي مع تلك القضايا على مدى حقّب وتجارب التحديث والتّمتية في الدّول النّامية.

وإجمالاً يمكن القول أنّ النظر إلى مسألة موقع المرأة في العمليّة التّمتويّة ودورها فيها ومجمل المناهج والسياسات والرؤى المترتبة عنها قد مرّ فكرياً وميدانياً بثلاث مراحل أساسية ساهمت كل واحدة منها في بلورة خطاب حول علاقة المرأة بالتّمتية في الدّول النّامية :

— **مرحلة أولى** وقع ضمنها تبني مناهج التّمتية الاجتماعيّة، ويمكن إرجاع هذه المرحلة تاريخياً إلى الخمسينات من القرن العشرين ومرحلة ما بعد التحرّر الوطني بالنسبة إلى دول العالم الثالث، وقد ساد الاعتقاد إلى حدود السبعينات من نفس القرن بأن "التحديث" الذي أُختزل في جهود التصنيع سيمثل العامل الرئيسي للرفقّ بالأوضاع المعيشية لسكان الدّول النّامية بمختلف شرائحهم بما في ذلك النساء، مما جعل المرحلة تتسم بسيادة "التوجه الخيري" الموجه للمرأة⁽⁶⁾ والذي صنفها في خانة المستفيدين من برامج التّمتية ومن الخدمات الاجتماعيّة المصاحبة لها المرتبطة بالتعليم والتغذية والصحة والصحة

(6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التّمتية الإنساني العربيّة 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، ص 58.

الإيجابية وبسياسات تنظيم النسل وتحديده بغاية الضغط على حجم الأسر ومن ثم حجم السكان وتعميم فوائد التنمية على مختلف شرائح السكان.

وقد بيّنت نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمناهج التنمية الاجتماعية عدم الاستفادة الكاملة للمرأة من برامج التنمية- وفقا لذلك المنظور- بحكم عدم فعاليتها ومشاركتها فيها، هذا فضلا عن أنّ تغافل الدور الإنتاجي والمجتمعي للمرأة اعتبر عاملا مكرّسا لتبعيتها وعدم استقلالها الذاتي مما جعله يتحوّل تدريجيّا إلى عامل من عوامل تجسيد دونية موقع المرأة في مسار العملية التنموية.

- المرحلة الثانية التي شهدت دمج المرأة في عملية التنمية وذلك منذ سبعينات القرن العشرين بعدما تمّ التأكد من فشل مناهج التنمية الاجتماعية في الرقي بأوضاع المرأة وتعزيز مكانتها في التنمية. لقد برز مفهوم المرأة في التنمية (WID - women in development) ضمن العقد الأول للمرأة (1975-1985) والذي تمّ تدشينه عبر عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمرأة سنة 1975 بالمكسيك.

وانطلاقا من الإقرار باختلاف مواقع المرأة و خبراتها في عملية التنمية عن الرجل، فقد هدف هذا التوجّه إلى إدماج المرأة بشكل عادل في عملية التنمية بغاية تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف أعباء العمل عنها، وذلك عبر مدمّجا بمختلف الآليات اللازمة والخبرات المناسبة والتمويل المادي الضروري إما في شكل مساعدات أو قروض لتيسير تجربة خوضها وإسهامها الفاعل في التنمية. وقد ارتكز هذا التوجه على تبني جملة من المبادئ التي تعتبر أنّ عملية إدماج المرأة في النظم الاقتصادية يتطلب إحداث جملة من التغييرات الجذرية في البنى القانونية والإدارية القائمة والعمل على وضع استراتيجيات عملية تحدّد من سلبية دور المرأة في القطاعات الاقتصادية مع

التأكيد على أهمية دورها الإنتاجي وإتاحة جميع فرص العمل أمامها وضمن مختلف المجالات والميادين الاقتصادية.

لقد عرف هذا التوجه بدوره جملة من الانتقادات التي تركزت بالأساس على اعتباره توجهًا أغفل الفروق الموجودة بين النساء ونسبها، وتعامل معهن كفئة متجانسة (7) بغض النظر عما يحكم هذه الفئة من أبعاد هرمية وثقافية وعرقية، كما اتهم بتركيزه على الدور الإنتاجي مقابل تجاهله لباقي الأدوار الإنجابية والأسرية الأخرى التي تقوم بها المرأة سواء في فضاءها الخاص أو العام في مستوى مجتمعيها المحلي والكلّي.

— المرحلة الثالثة التي شهدت اعتماد منهجي النوع والتنمية، وذلك بعد أن تبين عجز التوجهات السابقة في تحسين أوضاع النساء واستمرار واقع تهميش أدوارهن ومساهمتهن في عملية التنمية. وقد وقع منذ بداية العقد الثاني للمرأة الذي انطلق مع مؤتمر نيروبي في 1985 تبني مقاربة "النوع والتنمية" التي تعتمد على منظور "تمكين المرأة" الهادف إلى تسليط الضوء على كل من حاجات المرأة الحيوية وأدوارها الاجتماعية بما يسمح بإدماجها في جميع مراحل التنمية وأنشطتها كعنصر فاعل، وذلك عبر تطوير قدراتها الذاتية ودعم استقلاليتها وتفجير طاقاتها الإبداعية وإيلاء احتياجاتها الاستراتيجية مكانة مركزية في التخطيط والبرمجة.

وتجاوبا مع النداءات الدولية الحاثّة على مزيد الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في أوضاع النساء بالدول النامية، وتجاوبا مع شذو المؤتمر الدولي الرابع للمرأة لكافة الأطراف الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والمحلي من حكومات وهيئات ومؤسسات مجتمع المدني لتبني منظور التمكين

(7) عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام: العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة، 2003، ص154.

الاقتصادي للمرأة، فقد تعددت في الساحة العربية المبادرات الإقليمية والمحلية، كما نشطت التظاهرات والفعاليات الداعمة لذلك التوجه على أكثر من صعيد ومستوى متخذة أشكالاً وصيغاً متعددة ومختلفة من بلد عربي إلى آخر.

كما شهد عدد من هياكل المجتمع المدني العربي الناشطة في الحقل النسائي والحقوقى بشكل عام، تزايداً في الاهتمام بقضايا النساء الأقل حظاً في المجتمع تجاوباً مع دعوات المجتمع الدولي خاصة بعدما أكدت الاستراتيجية الدولية التي تضمنها برنامج عمل مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية على ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص إزاء شرائح المجتمع المقصية والمهمشة، وتشجيع النقابات والهيئات والمؤسسات على توليد فرص العمل وإيلاء اهتمام أكبر لسائر الفئات الأكثر احتياجاً ومنها النساء. وتبعاً لذلك، فقد أقدمت العديد من الحكومات العربية على وضع خطط واستراتيجيات وطنية من أجل النهوض بالنساء، ورفع العراقيل التي تواجههن في شتى المجالات، وقد شملت فيما شملت خطط إدماج النساء المقصيات والمهمشات بما فيهن الفقيرات والعاملات بالقطاع غير المنظم وذوات الاحتياجات الخاصة من ذوات الإعاقة والطاعنات في السن. هذا وقد عملت الآليات الوطنية المهمة بالمرأة بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر على التمكين الاقتصادي للمرأة وتفعيل مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنه وبالرغم من كل ذلك التكاثر العددي في مستوى المبادرات وحجم الأطراف المتدخلة في قضايا المشاركة الاقتصادية للمرأة، ومن التنوع الظاهري للمنتجات البحثية والإصدارات، متمثلة في جملة من التقارير والموسوعات، والأعمال المنبثقة عن عدد من الندوات والمؤتمرات، فقد ظل الإنتاج العلمي حول تلك القضايا محدوداً.

إن ما نقصده بالإنتاج العلمي حول المرأة في هذا المستوى يرتبط تحديداً بالبحوث والدراسات الجامعية والإصدارات العلمية المنشورة، ومع كوننا لا ندعي في هذا المقام الإحاطة بكل ما أنتج علمياً في مجال المرأة والمشاركة الاقتصادية نظراً لاتساع ذلك الحقل وارتباطه بظواهر عديدة، فسنحاول في ما سيأتي رصد مدى الاهتمام العلمي والبحثي ببعضها انطلاقاً من بعض المصادر المتاحة.

إنّ قراءة إحصائية سريعة لبعض القوائم الببليوغرافية العربية ومحاولة النظر في حجم ما تحمله من عناوين حول المواضيع المتصلة بشكل مباشر بالمرأة وقضايا الفقر والبطالة والعمل بالقطاع غير الرسمي، قد تضيء لنا بعض ملامح الإنتاج البحثي حول تلك القضايا في عالمنا العربي. وبالرغم من أنّ تلك القوائم تبقى إلى حدّ كبير محكومة بعوامل إنتاجها وحيثياته المختلفة، فإنّ ذلك لا يحول دون اعتمادها كأمثلة مجسّدة وعاكسة لنبض حركة الإنتاج العلمي.

ضمن المجموعة الأولى من المصنّفات التي سبقت الإشارة إليها يمكن اعتبار تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2005 : "تحو نهوض المرأة العربية" من أبرز ما نشر في السنوات الأخيرة حول المرأة العربية. وبغض النظر عن الجدل والمواقف المتباينة من محتويات التقرير واستنتاجاته، فإنّ هذا التقرير يعتبر من الإصدارات التي حاولت مقارنة أوضاع المرأة العربية من منظور الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للتنمية من خلال سعيه إلى ملامسة بعض مظاهر تهميشها الاقتصادي والاجتماعي. وإن كانت قائمة مراجعه العربية الشاملة لعدد 135 لا يجد المتأمل فيها مرجعاً واحداً يشير عنوانه من قريب إلى قضايا المشاركة الاقتصادية للمرأة أو مسائل التهميش الاقتصادي، وفي الوقت الذي تحفل فيه قائمة التقرير الببليوغرافية بعناوين متكررة حول المرأة

والمشاركة السياسية والمواطنة والمجتمع المدني والحركات النسوية والإعلام والإبداع وغيرها، تغيب مواضيع المشاركة الاقتصادية للمرأة.

إلا أنه وبالرغم من احتواء التقرير بعض الفقرات العابرة حول نساء العشوائيات والأرياف في البلاد العربية وظاهرة العمل بالقطاع غير الرسمي، فإنّ تطرح مثل تلك القضايا ورد متسرّعا وعمّا ولم يحمل إحالات لدراسات ميدانية أو مؤلفات منشورة في الغرض. ولا شك أنّ الفراغ المكتبي العربي في ذلك الشأن يتحمّل جزءا من المسؤولية في ذلك.

ومن خلال "دليل الدراسات والبحوث الجامعية حول المرأة العربية"، وهو دليل الكتروني لمنظمة المرأة العربية⁽⁸⁾ هدف إلى تجميع الإنتاج البحثي في مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه المتعلقة بالمرأة في الدول الأعضاء الخمسة عشر بالمنظمة، وعبر نسخة أولية من هذا الدليل ضمت 1311 رسالة جامعية حول المرأة امتدت تواريخها من سنة 1976-2006 وشملت مسحا لعدد من المؤسسات الجامعية العربية في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وبعض التخصصات الأخرى، فقد احتوي الدليل سبعة عناوين تشير فقط إلى مسألة عمل المرأة بالقطاع غير الرسمي. في حين ينعدم وجود عناوين تتصل بمظاهر المرأة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي من بين ما يقارب 147 دراسة منشورة من قبل مراكز بحث عربية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وتونس ومصر موثقة بالدليل الالكتروني للإنتاج البحثي حول المرأة في البلدان العربية المذكور، من سنة 1998 إلى 2005.

إنّ تناول ضعف كمّ الإنتاج البحثي في أي حقل من حقول المعرفة يبقى أمرا متداخل العوامل ومقاطع الأسباب والمسببات، حيث ترتبط تلك العوامل والمعطيات بشكل كبير بواقع وحيثيات منظومة البحث العلمي في عمومها، وفي

(8) منظمة إقليمية متخصصة في شؤون المرأة تعمل تحت لواء جامعة الدول العربية.

ارتباطها بالسياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنتمي إليه، ممثلة بذلك جزءاً منه. وتبعاً لذلك لا يمكن أن ينفصل حال ضعف الإنتاج البحثي العلمي حول المرأة وقضايا التهميش الاقتصادي والاجتماعي، بشكل أو بآخر، عن مجمل معوقات الإنتاج والبحث العلمي في مجمل الدول العربية. و يمكن ردّ أسباب ندرة الكتابة حول تلك المواضيع إلى أسباب عامة قد تتسحب على ما يشهده واقع الكتابة في أي حقل من حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية. كما يمكن أن يرتبط كذلك ببعض خصائص البيئة البحثية العامة في العالم العربي.

وربما يجد تدني مستوى الإنتاج البحثي العلمي في قضايا المرأة والفقر والبطالة وغيرها من ظواهر الإقصاء والتهميش تفسيره في انخفاض عدد الباحثين بشكل عام في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في البلدان العربية. وإذا ما افترضنا جدلاً أنّ عدد المهتمين بقضايا المرأة قد يكونون في معظمهم من النساء، فإنّ المشهد قد يبدو أكثر ضبابية بحكم الفجوة النوعية المستقرة في الساحة البحثية العربية لفائدة الباحثين الذكور على حساب الباحثات.

ولكن رغم كل ذلك، ألا يعكس ميل الباحثين والباحثات العربيات أكثر إلى تناول نوعية معينة من المواضيع مثل المشاركة السياسية والمواطنة وغيرها من المواضيع الأكثر رواجاً نوعاً من العزوف عن تناول غير ذلك من المواضيع؟ ثم إلى أيّ مدى يمكن لذلك الوضع أن يترجم عن توجه طوعي للباحث والباحثة في العالم العربي لاجتناب تناول مواضيع المشاركة الاقتصادية للمرأة بالبحث والدراسة؟.

يمكن القول إنّ أغلب دراسات المرأة في العالم العربي ظلت دراسات تستهدف شرائح معينة من النساء فتتأثر بالتالي نوعية معينة من المواضيع

كقضايا الصحة والتعليم والمشاركة السياسيّة. ولكن المواضيع المتصلة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة سواء الرسميّة أو غير الرسميّة والمتصلة منها تحديداً بالاقتصاد الموازي لا تزال من المواضيع غير المطروحة بجديّة في مستوى الإنتاج البحثي العربي، وتبقى مواضيع المرأة والتمهيش الاقتصادي تشهد بدورها حالة من التهميش البحثي الذي يضاف إلى ما تستوعبه من وضعيات تهميش في مستوى الواقع الميداني. وربما يتحمل ذلك الوضع إلى حدّ كبير مسؤوليّة سوء تقدير نسب المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية التي ترد في أدنى المستويات على نطاق عالمي حيث لم تتمكن النسب والتقديرات الإحصائية العربيّة إلى حدّ الآن من استيعاب جهد المرأة العربية المبذول في مستوى الأعمال غير مدفوعة الأجر سواء في مستوى شؤون البيت أو في مختلف أنشطة الاقتصاد المنزلي أو أنشطتها الممارسة في نطاق قطاع العمل غير الرسمي.

ولا بدّ في هذا المستوى من التأكيد على حالة الفراغ شبه الكلي الذي تشهده المكتبة العربية في ما يتصل ببحث تداعيات العولمة على النشاط الاقتصادي للنساء العربيات وعلى أحجام مشاركتهن الاقتصادية ومستوياتها. ويبقى المتوفر من عناوين حول مسائل المشاركة الاقتصادية للمرأة أو حول بعض قضايا هامشيتها الاقتصادية متراوفاً بين الانحصار جغرافياً في حدود بعض الدول العربية القليلة من خلال بعض الدراسات الميدانية المحدودة، وبين بعض الدراسات الوصفية والعناوين العامة مثل بعض التقارير الإقليمية والدولية التي تعجّ بالإحصاءات والأرقام المثيرة للتساؤل عن مصداقية المسوقين لها ومدى ارتباطها الفعلي بواقع المرأة والمجتمعات العربية. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ اهتمام الباحثين بمثل تلك القضايا ظل دون الاهتمام الرسمي والحكومي بها، إذ تتنوع أمثلة سعي عدد من الحكومات العربيّة وبعض الهياكل الإقليمية

الحكومية (9) إلى رصد مثل تلك الظواهر وتشخيصها بهدف وضع الاستراتيجيات والبرامج التنموية الملائمة لها.

لقد أدى بنا استنتاج مدونة بعض عناوين المنتج البحثي المتاح (10) وبعض عناوين التقارير الصادرة في السنوات الأخيرة عن المرأة العربية (11) المتصلة بشكل مباشر بمسائل المرأة والتمهيش الاقتصادي إلى إبداء الملاحظات التالية :

من حيث الشكل العام للمنتج البحثي :

إسهامات ظرفية غير منشورة : يبقى الجزء الأكبر من المنتج العلمي والبحثي العربي المتصل بشكل رأسي بقضايا المرأة والتمهيش الاقتصادي منتجا يتخذ شكل ورقات عمل ومداخلات مقدمة في ندوات ومؤتمرات وطنية ودولية منجزة من طرف بعض الجهات البحثية المتنوعة الانتماء والغايات والأهداف، وليست في غالب الأحيان جهات بحثية أكاديمية وجامعية.

ويدفعنا هذا إلى تأكيد فرضية أن التوجه نحو الكتابة حول قضايا المرأة والتمهيش الاقتصادي قد لا يعكس في بعض الحالات توجهها طوعيا للباحث بقدر ما يعكس نوعا من "الكتابة تحت الطلب" التي تمثل استجابة لواقع استئارة

(9) يمكن الإحالة إلى بعض الدراسات المنجزة حول ظواهر الفقر والبطالة والعمل بالقطاع غير المنظم المنجزة من قبل عدد من الهيئات الحكومية المعنية بشأن المرأة في عدد من الدول العربية كمرکز الدراسات والبحوث والتوثيق حول المرأة في تونس (الكريديف) والمجلس القومي للمرأة بمصر، ولجنة شؤون المرأة بسوريا، والمجلس الأعلى للمرأة بالبحرين. وكذلك بعض الدراسات المنجزة حول تلك المواضيع من قبل بعض المنظمات المختصة لجامعة الدول العربية كمنظمة العمل العربية.

(10) أنظر الإطارين رقم 1 و2 في الملحق.

(11) يتجه القصد تحديدا إلى تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المكتب الإقليمي للدول العربية، تقدم المرأة العربية 2004، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية الإنسانية العربية لسنة 2005، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.

للكتاب في مواضيع معينة محكومة في الغالب بأجندة وغايات القائمين عليها وقليلة الصلة بدوافع ذاتية أو موضوعية للكتابة والبحث.

هذا وبالرغم من الأهمية العلمية التي قد يتسم بها عدد كبير من تلك الأوراق البحثية، إلا أن عدم نشر أغلبها يحطّ بقدر كبير من محتوياتها ليجعل منها انتاجات ظرفية وغير متداولة بحكم انحصارها في دوائر ضيقة تحرم الباحثين من الإضافة والبناء عليها. وربما تتأكد في هذا المستوى الدعوة الملحة إلى ضرورة مزيد اهتمام الهياكل الإقليمية والوطنية الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون المرأة وبقضايا البحث العلمي والإنتاج الفكري المتصل بشواغلهم، والعمل على مزيد التنسيق بينها وبين مؤسسات البحث العلمي والجامعي بغرض استحداث حركة البحث والنشر والتأليف في اتجاه يخدم أغراض المجتمع والمرأة بتعدد مواقع تواجدها في الخريطة المجتمعية.

كما تتأكد كذلك الحاجة إلى مزيد تكثيف الجهود بشأن العمل على مأسسة دراسات حقول المرأة في مختلف مستويات التعليم الجامعي ضمن تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية في كل البلدان العربية والذي يبقى من المجالات التي لم تتل بعد حظها في معظم الجامعات العربية أمام بعض الحقول المعرفية الأخرى⁽¹²⁾.

إنتاج بحثي عربي معظمه مكتوب بغير اللغة العربية: تتباين المواقف من لغة الإنتاج العلمي بشكل عام في البلاد العربية من وسط سوسيوثقافي إلى آخر، ومن بلد إلى آخر، وإن كانت جلّ تلك المواقف على تقاربها حيناً، وتباعدها أحياناً أخرى، محكومة بعوامل مختلفة تعكس إلى حدّ كبير منحنيات

(12) تشهد اليوم عدة معاهد عليا وكليات عربية ومراكز بحثية مختصة وجود حقول معرفية في مجال المرأة والنوع الاجتماعي، ومنها فلسطين والأردن والسودان ولبنان ومصر إلى جانب تونس والمغرب الأقصى والإمارات العربية المتحدة. لكن هذا المسار ما زال يحتاج للكثير من الدعم. أنظر : التايب (عائشة) : التماسس العلمي لحقول دراسات المرأة وظهور مقاربات النوع الاجتماعي، مجلة الجامعة المغربية، السنة الثالثة، العدد السادس، 2008.

منظومة الإنتاج والبحث العلمي في البلاد العربية ومنعطفاتها، فإن الجدل المتصل بها ظلّ في غالب الأحيان رهين نقاشات سطحية كثيراً ما تشذ عن الموضوعية والتناول النزيه.

وبغضّ النظر عن ذلك الجدل، يشار إلى أن أغلب المنتج البحثي حول قضايا المرأة العربية والمشاركة الاقتصادية يبقى مكتوباً باللغتين الانكليزية والفرنسية ونحدث هنا عن ذلك المنتج من لدن الباحثين العرب دون سواهم. ولئن تبقى لغة أي إنتاج علمي مرتبهة بدورها بعوامل عديدة ترتبط بمحفزات الكتابة ودوافعها، وبظرفيات الانتاج المكتوب وميكنزمات إفرازه، وبواقع المنظومة العامة والخاصة التي يمثّل ذلك الإنتاج البحثي جزءاً منها كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك، فإنّ ندرة المكتوب عن هموم وشواغل المعيش اليومي للمرأة العربية، وعن المرأة والواقع العربي باللغة العربية، واقع يتطلب منا جميعاً ضرورة الوقوف عنده والنظر إليه بعمق يتجاوز اعتبار لغة المكتوب مسألة شكلية لا تخدم جوهر القضايا المكتوب فيها.

- من حيث المنهج :

طغيان التكميم : يطغى الاعتماد على المنهج الكمي على البحوث والدراسات العلمية المتداولة للمرأة وظواهر الفقر والبطالة والعمل المهمّش، حيث تسود غالباً المقاربة الإحصائية للظواهر المدروسة على المقاربة الكيفية. و يبقى التكميم والمقاربة الإحصائية على أهميتهما غير ذات دلالة كبيرة في مواضيع الهامشية الاقتصادية والاجتماعية لاعتبارات معلومة تتلخص في نزعة الشذوذ الكلّي لهذه الممارسات الاجتماعية عن الهياكل والأطر الرسمية.

وربما يبقى مثال الأرقام المتداولة في السنوات الأخيرة حول تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية، في الوقت الذي أصبح فيه الجميع مدركاً لتكثف حجم النشاط الاقتصادي للمرأة العربية داخل بيئتها

وخارجها، من أهم الأمثلة على عجز المقاربة الكمية لمفردها عن فهم مختلف مظاهر المشاركة الاقتصادية للمرأة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن التعاطي مع ظواهر التهميش الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية من منطلقات المناهج الكمية والإحصائية وإن بقي الوضع الطاعى على المشهد البحثي العربي، فإن ذلك لم يمنع من وجود بعض المبادرات المحتشمة لاسيما في مستوى بعض البحوث الجامعية كما هو الحال في بعض أقسام علم الاجتماع بعدد من البلدان العربية التي بدأت تتلمس أثر استخدام المناهج الكيفية في تطوير النظر العلمي لمثل تلك القضايا في علاقتها بالمرأة.

طغيان الدراسات الميكروسociولوجية: تنحصر أغلب الدراسات المتاحة والمتناولة لقضايا التهميش الاقتصادي في نطاقات ميكروسociولوجية محدّدة. وتتمثل بعض البحوث في نتائج دراسات ميدانية أنجزت في بعض المدن أو القرى والأحياء العربية. ومن المهم القول، وإن اكتست الدراسات الميدانية الميكروسociولوجية قدرا كبيرا من الأهمية العلمية بحكم ما تتيحه من اطلاع مباشر وحيّ على بعض خفايا ظواهر الإقصاء والتهميش، فإن بقاء النظر مركزا على نطاق مجالي محدود وضيق قد يحرم الموضوع حقّه ويطمس بعض جوانبه التي قد تغيب مع ذلك الانحصار الضيق. كما أن اختصار مدى تلك الدراسات الميدانية الميكروسociولوجية في مناطق معينة وعدم تواترها في مناطق مختلفة من سائر البلدان العربية قد يعيق مسار رسم صور متكاملة عن قضايا المرأة والمشاركة الاقتصادية في بعدها الإقليمي.

طغيان المنهج الوصفي: في غياب الاعتماد على مرجعيات نظرية واضحة ومناهج علمية مبتكرة للتعاطي العام مع ظواهر التهميش الاقتصادي، يبقى بعض الإنتاج العلمي خاصة حول ظاهرة المرأة والفقر أو المرأة في

مناطق السكن العشوائي، في شكل دراسات وصفية تكتب بأسلوب إنشائي وتحمل انطباعات شخصية عن ظواهر تمت ملاحظتها أو تمّ السماع عنها، وهو ما يفقد البعض من ذلك الذي يسمّى إنتاجاً علمياً علميته، ويبتعد به عن شكل الإنتاج العلمي وشروط، وربما نشير هنا تحديداً إلى بعض ما ينشر تحت اسم دراسات علمية في بعض مواقع شبكة المعلومات الدولية.

- من حيث المفاهيم والبناء النظري :

رغم ما تميّزت به مواضيع الإقصاء والتهميش في أدبيات الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع من اهتمام من قبل الباحثين والدارسين منذ فترة طويلة نسبياً تعود إلى خمسينات القرن العشرين مما مكن من ولادة مدارس نظرية سوسولوجية تطرح آليات علمية هامة للتعامل مع ظواهر الهوامش والأعتاب، مثل مدرسة التفاعلية الرمزية ومدرسة الأنثوميتدولوجيا وغيرها، فإنّ أغلب الإنتاج العلمي حول ظواهر المرأة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي - بما في ذلك المكتوب من قبل المتخصصين في علم الاجتماع - لا يحتكم إلى مثل تلك الأطر النظرية ولا إلى غيرها من المدارس السوسولوجية الأخرى القريبة منها.

وتبقى المرجعية النظرية للمنتج العلمي العربي حول مواضيع المرأة والمشاركة الاقتصادية أسيرة الأطر النظرية المعتمدة من قبل الهياكل والمؤسسات الدولية دونا عن غيرها، فينتشر الاحتكام لمقاربات النوع الاجتماعي ومفاهيم التمكين والتنمية الإنسانية وغيرها. وبالرغم من أهمية تلك المداخل النظرية في تعزيز المرجعية النظرية حول المرأة بجملة من المكاسب المعرفية وبآليات تأويل ومنهجيات تناول جديدة، فإنّ ذلك لا يطرح من الاعتبار قدرة وأهمية النظريات السوسولوجية المتصلة بظواهر الإقصاء والتهميش في إنارة بعض الجوانب من تلك الظواهر قد تعجز نظريات أخرى عن إبرازها.

وجدير بالملاحظة في هذا المقام التذكير بمواقف بعض الباحثين والدارسين العرب من تلك الأطر النظرية المعتمدة حديثا من قبل الهياكل والمؤسسات الدولية للتعامل مع قضايا المرأة وعدم تنزيهاها من بعض الشوائب التي تنزع عنها صفة العلمية لتجعل منها أدوات موجه نظريًا لخدمة مصالح بعض أجهزة العولمة. وربما نشير تحديدا إلى ما تعرض له مفهوم التنمية البشرية والتنمية الإنسانية والتعريفات المستجدة حديثا للفقر من قبل بعض الدارسين والمفكرين العرب⁽¹³⁾.

فمن بين أولئك من يرى أنّ تحليل ظاهرة الفقر على سبيل المثال وأسبابه وسبل مكافحته كما بدأت تسوّق لها بعض الجهات الدولية إنما يعكس انسياقا مع توجهات بعض المؤسسات المالية الدولية التي بدأت تفرض نفسها على المواقف والتحليلات التي تمّ تطويرها سابقا حول الظاهرة⁽¹⁴⁾، حيث تتعمّد التعريفات الجديدة للفقر إغفال دور ديناميات الفقر وآليات توليده والتركيز عليه باعتباره حالة وصفية. وهو ما يؤدي إلى حجب الاهتمام عن السياسات المسببة للفقر ومعالجتها لصالح التركيز على الآثار والنتائج، وبالتالي إغفال مسؤولية السياسات الاقتصادية المهيمنة على صعيد عالمي في إنتاجه. وهو ما يجعل من تلك التحليلات الجديدة تنتقل نحو تفسير مختلف تماما يرى أن مسؤولية عدم النجاح في مكافحة الفقر تقع بدرجة أساسية على البلدان النامية وحكوماتها وفقرائها الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من فرص العولمة⁽¹⁵⁾.

وتعكس مصنّفات الإنتاج العلمي حول النساء في العالم العربي، مواقف الباحثين والدارسين العرب من المفاهيم والأطر النظرية المستجدة على ساحة

13) أنظر بعض كتابات جلال أمين في هذا الصدد، وانظر أيضا: التنمية الإنسانية العربية: قراءة سوسولوجية، إضافات العدد 4 مايو 2003، الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

14) أديب (نعمة): تقرير التنمية الإنسانية العربية الأولى: مناقشة في المفهوم، مجلة إضافات عدد 4، ص 45.

15) نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

الخطاب الدولي حول النساء، كما تنشطر الكتابات بانشطار المواقف بين المؤيّد للقدرة النظرية للأطر المستجدة على استيعاب واقع وقضايا المرأة العربية والمتحمّس لها، وبين المندّد بتلك الأطر النظرية المستوردة والمتعالية عن احتياجات وواقع النساء العربيات.

وربما تبقى مقارنة النوع الاجتماعي ومفهومه من بين الأدلة على ذلك حيث تكشف لنا صفحات الشبكة الوليّة حجم ذلك الجدل القائم بين المؤيدين والرافضين للمفهوم والمقاربة، وحجج كلّ من منهما. وكثيراً ما يراوح صنف آخر من البحوث والدراسات حول المرأة العربية بين هذا وذاك، واقفاً بين السّعي إلى تبني المفاهيم والمقاربات بوصفاتها الجاهزة غير القابلة للتعديل، وبين محاولة تطويعها وتطبيعها مع قضايا وشواغل المرأة في العالم العربي.

ملاحظات ختامية :

بالنظر إلى ما يُكتب وينتج حول المرأة في العالم العربي يمكن إيداء عدّة ملاحظات من أبرزها :

- بالرغم من كثرة الكتابات والمؤلفات المتّصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمرأة تبقى نسبة البحوث العلميّة والأكاديميّة حولها نادرة جدّاً أمام أصناف متنوّعة ومتعدّدة من الكتابات الأخرى.

- يكتنف التحيّز وعدم الحياد عدد من البحوث والدراسات المتّصلة بها، والذي غالباً ما ينتهي بالباحث في موضوع من المواضيع المتّصلة بالمرأة للحكم لها أو عليها، وتقديم رؤية تصنّف البحث وصاحبه مع المرأة أو ضدها، وكيفما كان الأمر فكثيراً ما تكون المبالغة والتحمّس طاغية على الموقفين إلى حدّ تضعيع فيه حدود الموضوعيّة والتّناول النزيه. وقد يعود ذلك بدرجة أساسيّة لطبيعة الموضوع، الذي يبقى بنظرنا من المواضيع "الفخّ" التي قلّما يتمكّن فيها قلم الباحث من التجرّد من منظومة رؤاه ومواقفه الشخصيّة حول الموضوع.

- بقيت أغلب الدراسات العربيّة حول المرأة تحوم حول نوعيّة معيّنة من المواضيع والمحاوّر التي بدت للجميع وكأنّها قُتلت بحثًا بحكم اجترارها من قبل أغلب المتأولين لقضايا وواقع المرأة، وتبقى الدّراسات المجدّدة لمواضيعها ولأسلوب تناولها العلمي لإشكاليات المرأة نادرة وقليلة.

وبشكل عام، يمكن الجزم أنّ الإنتاج العلمي حول المرأة في العالم العربي لا يزال رهين تجاذبات عديدة وأسير تتنازعها ثنائيات مختلفة حكمت نسق وآليات المكتوب حول المرأة ولا تزال تحكمه. وقد تواتر الجدل المستحكم في الكتابة حول المرأة من ثنائية الذكورة والأنوثة التي حفلت بها كتابات جيل الستينيات والسبعينيات في مرحلة أولى، إلى ثنائية الدولة والمجتمع المدني في المرحلة الثانية، وما نجم عنها من مواقف، ثم أخيرا انخراط الإنتاج المكتوب حول المرأة في دائرة ثنائية الدّاخل والخارج وما يرافقها الآن من صخب متّصل بتدخّل الهيئات المانحة وقضايا التمويل الأجنبي للهيئات والهيكل النسائيّة الحكوميّة وغير الحكوميّة. وبذلك بقيت سلسلة تلك الثنائيات المتنازعة في جوهر الخطاب والإنتاج البحثي حول المرأة غير بعيدة عن تجاذبات التيارات السياسيّة والإيديولوجية. وظلّ الإنتاج العلمي حول النساء بين مختلف تلك التّجاذبات إنتاجا نُخبويًا تاه عن الملامسة الحقيقيّة والفعليّة لمعوقات النهوض ومشاكل القاعدة العريضة من النساء العربيات.

ولعلّ الرّهان المطروح أمام بنية ذلك الإنتاج العلمي ينحصر تحديدًا في تجاوز تلك التّجاذبات نحو منطق أرحب وأشمل يحاول القفز على صراعات اللّغة و الإيديولوجيا نحو سعي جدّي إلى معاينة واقع ومشاكل المرأة/ الإنسان، مع مراعاة ما يخفيه لفظ المرأة من تنوّع وتعدّد يجعل منها صيغا متباعدة، وربّما متناقضة من فضاء اقتصادي واجتماعي وثقافي إلى آخر، مفتًا وحدة ذلك اللفظ (المرأة)، صانعا منه انشطارات معقّدة تتلوّن بواقع مختلف من

الأرياف والبادي إلى القرى والمدن، ومن كبرى العواصم والسواحل نحو أعماق البلاد العربيّة ودواخلها.

الملاحق

الإطار رقم : 1

الرسائل الجامعية المتصلة بمجال المرأة والتمهيش الاقتصادي

المصدر : دليل الرسائل الجامعية

- منظمة المرأة العربية -

- 1 - عمل المرأة المنزلي الموجه للسوق في القطاع اللانظامي، معهد العلوم الاجتماعية الجامعة اللبنانية، 2004.
- 2 - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنشاط غير الرسمي للمرأة، جامعة الخرطوم، (بدون تاريخ)
- 3 - فعالية برنامج الاقتصاد المنزلي لتنمية المهارات فيما بعد محو الأمية، جامعة حلوان، 2001.
- 4 - الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 2003.
- 5 - عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي، جامعة القاهرة، كلية الزراعة، 2005.
- 6 - عمل وإنتاج المرأة غير المنظور وعلاقته بدورها ومكانتها في المجتمع اليمني : دراسة مقارنة بين الريف والحضر، جامعة صنعاء، كلية الآداب، 2001.
- 7 - تخطيط وتنفيذ برنامج تدريسي وقياس أثره التعليمي في بعض أنشطة الاقتصاد المنزلي بين الفتيات الأميات والمتسربات من التعليم، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 2000.

الإطار رقم : 2

قائمة في بعض العناوين العربية حول المرأة ومسائل المشاركة الاقتصادية

- أبو العنين سهير (1997)، "أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر: مراجعة للدراسات المحلية وبعض المقارنات العربية"، تقرير فرعي، المركز القومي للبحوث الجنائية، بحث غير منشور.
- حندوسة هبة (1995)، "الآثار الاقتصادية لعمل المرأة الرسمي وغير الرسمي"، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الواحد والعشرين، المجلس القومي للطفولة والأمومة. اللجنة القومية للمرأة.
- زيتون. محيا (2000)، "أوضاع المرأة في القطاع غير الرسمي: قضايا ومشكلات"، ورقة عمل مقدّمة للمؤتمر السنوي الثاني للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.
- سعاد كامل رزق، "المشاكل التي تواجه المرأة في القطاع غير الرسمي والسياسات المقترحة لمواجهتها"، منتدى المرأة وسوق العمل، القاهرة، 2001.
- سليمان نادية حليم، "الفقر والنساء المعيلات لأسر : الأبعاد وسبل المواجهة"، تقرير مقدّم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة ببيكين، 1995، القاهرة، رابطة المرأة العربية.
- عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام (تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب جامعة القاهرة 2003، ص154
- عبد الرزاق معتز ونادر الفرجاني (1994) " حلقة بحثية حول النتائج الأولية لدراسة استطلاعية عن النساء الحضريات والعمل ومكافحة الفقر في مصر"، القاهرة، منظمة العمل العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- عبد الفضيل محمود (1992)، " دور المرأة المصرية في الحياة الاقتصادية : المشاركة والتهميش في العملية الإنتاجية"، ندوة مسؤولية المرأة تجاه المجتمع، القاهرة، معهد جوتة.
- مرقس وفاء (1997)، " القطاع غير الرسمي والمرأة"، المركز القومي للبحوث الجنائية، القاهرة، بحث غير منشور.
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، "العولمة والنوع الاجتماعي : المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية"، تونس، 2002.
- منظمة العمل العربية، " تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بالجمهورية التونسية"، منشورات منظمة العمل العربية، 2005.
- نصار هبة، (1997) " التحولات الاقتصادية وآثارها على عمل المرأة" محاضرة في ندوة " زيادة مساهمة المرأة في قوة العمل"، وزارة القوة العاملة والهجرة المصرية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، القاهرة.

